

الدهللي يشدد على ضرورة إصدار قانون العفو العام لإنصاف المظلومين



أكد القيادي في تحالف العزم النائب رعد الدهللي، اليوم الأربعاء، على ضرورة إصدار قانون العفو العام لإنصاف المظلومين، مشيراً إلى أن: "التحولات السياسية والأمنية والمجتمعية الحالية تتيح إعادة النظر في قضايا هؤلاء الأشخاص".

وتساءل الدهللي في بيان تلقته "المطلع"، أنه: "هل من المقبول أن يبقى البريء وراء القضبان وعائلته تعاني من الظلم؟ أم أن الإبقاء على إرهابي في السجن هو الحل الأمثل؟" مضيفاً: "نحن في تحالف العزم أول من يرفض إطلاق سراح الإرهابيين، ولكننا نطالب بإنصاف المظلومين وإعادة التحقيق في قضايا الاعتقالات التي تمت بتهم الإرهاب، خاصة وأن العديد من هذه القضايا لا تزال قائمة حتى اليوم".

وشدد على: "ضرورة إعادة فتح ملفات هذه القضايا وتكليف قضاة بالتحقيق فيها، وذلك في ظل الظروف السياسية والمجتمعية الجديدة التي تسمح بإجراء تحقيق نزيه وعادل"، مشيراً إلى أن: "العديد من الضباط الذين كانوا يعتقلون المدنيين بتهم الإرهاب قد تغيرت نظرتهم إليهم، وذلك بسبب التغيرات التي طرأت على الوضع الأمني والسياسي في البلاد".

وأكد الدهلكي على: "ضرورة إنصاف العائلات التي فقدت أبنائها بسبب الظلم والاعتقالات التعسفية"، داعياً إلى "إصدار قانون العفو العام لإنهاء معاناتهم".

وحالت الخلافات بين الكتل النيابية على تمرير قوانين جدلية خلال جلسات البرلمان في اليومين الماضيين أبرزها تعديل قانون العفو العام وقانون الأحوال الشخصية وإعادة العقارات الى أصحابها.

ويذكر أن مجلس النواب باشر في جلسته اول امس التصويت على تعديل قانون الأحوال الشخصية وقانون العفو العام وقانون إعادة العقارات الى أصحابها المشمولة ببعض قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل دون إقرارها.

وأعلنت رئاسة مجلس النواب، عن جدول أعمال جلستها المقررة ،اليوم الأربعاء، بعد تأجيل جلسة امس بسبب مشاكل حول "قوانين خلافية"، لتكون أبرز فقراته استضافة رئيس مجلس الوزراء محمد شيع السوداني، فضلا عن التصويت على مشروع قانون جهاز المخابرات الوطني.